



مجلس النواب الرابع عشر

قراءة في النتائج...

ونظرة إلى المستقبل

5 يوليو – تموز 2003

نظم مركز القدس للدراسات السياسية يوم السبت الموافق، 5 تموز 2003، ندوة بعنوان " مجلس النواب الرابع عشر، قراءة في النتائج .. ونظرة إلى المستقبل"، وذلك في مقره وبحضور نخبة من رؤساء الأحزاب والمفكرين والسياسيين والأكاديميين والمهتمين بالشأن الانتخابي العام. أدار الندوة معالي الدكتور سليمان عربيات.

قدم الندوة الدكتور سليمان عربيات: الذي قال "إنه لشرف لي أن أقوم بإدارة هذه الندوة بحضور هذه النخبة الطيبة من المفكرين والأكاديميين، وثنى في الوقت ذاته الورقة المقدمة من مركز القدس للدراسات السياسية، والتي الأخ عريب الرنتاوي، مدير المركز(انظر نص الورقة في مكان آخر من هذا التقرير)، فهي ورقة قيمة وغنية وخصبة، ومحفزة للحوار والنقاش، اتفق مع بعض ما جاء في الورقة، ولكن هناك بعضاً من النقاط الخلافية، مثل التطرق إلى موضوع "انتقاص" تمثيل عمان، فالعواصم لها دائماً حصة الأسد في الخدمات والتعليم، وقد صنفت الورقة الاتجاهات السياسية المتواجدة في الأردن من يساريين وإسلاميين، بتيارات إسلامية ويسارية وقومية.

قراءة في النتائج... نظرة إلى المستقبل

وقد تناولت الورقة التي قدمها مدير عام مركز القدس للدراسات السياسية في بدايتها مستوى الإقبال على صناديق الاقتراع والنسب المتوية مقارنة الدورات الانتخابية السابقة، إضافة إلى عدد المرشحين والمرشحات والأسباب الكامنة وراء كثرتهم وآثارها. ورصدت الورقة عدد من الظواهر التي تمخضت عنها الانتخابات النيابية في إطار ثلاث محاور، الأول محور الإسلاميين والانتخابات ويتضمن مرشحو حزب جبهة العمل الإسلامي والإسلاميين المستقلين وعدد الأصوات التي حصلوا عليها والنسب المتوية المختلفة، والقاء الضوء على مضمون الأرقام للدلالة على حجم الحركة الإسلامية وبهذا الخصوص جاء في الورقة "ان هذه الأرقام والنسب تعطي تقديرا أعمق وأدق لحجم ونفوذ الحركة الإسلامية في الأردن بمختلف تلاميذها... وهي نسبة تراوح ما بين 6 بالمائة إلى أقل من 9 بالمائة، وذلك إذا ما أخذنا بفرضيتين: الأولى أن التيار الإسلامي هو الأكثر نشاطا وتنظيما وإقبالا على المشاركة، فالقاعدون عن ممارسة الحق الانتخابي هم في الغالب الأعم من الأغلبية الصامتة، المحبطة أو التي لا تجد من يمثلها ولذلك جرى اعتماد أعداد المسجلين كأساس للحساب وليس أعداد الحاصلين على البطاقة أو المقترعين... والثانية: أن جميع الأصوات التي حصل عليها مرشحو هذا التيار جاءت على خلفية سياسية وعقائدية، وهذا أمر لا يمكن أن يكون صحيحا على أية حال، فالتداخلات العائلية والعشائرية والمنابتية تفعل فعلها في الانتخابات، ولكن ليس لدينا وسيلة للتمييز بين الأصوات السياسية والأصوات العشائرية والجهوية والمنابتية.

أما المحور الثاني التيار اليساري والقومي، فأشارت الورقة إلى القوائم التي تشكلت منها، التيار الوطني الديمقراطي وتجمع المستقلين الديمقراطيين، وسبب فشل هذا التيار واخفاقه في الوصول إلى قبة البرلمان، وعرضت جداول لتوضيح هذا الجانب.

أما المحور الثالث الكوتا النسائية فعرضت الورقة حجم أصوات المرشحات ونسبها، واسباب تدني أصوات المرشحات سواء اللواتي فزن من خلال الكوتا، أو من لم يحالفهن الحظ، وجاء في الورقة وبفرض أن جميع الأصوات التي ذهبت للنساء جاءت من النساء، وهذه فرضية لا يمكن الاعتداد بها، فإن نسبة النساء اللواتي أعطين أصواتهن لمرشحات من جنسهن لا تزيد عن الخمسة بالمائة، ما يؤكد الفرضية القديمة الجديدة القائلة بأن المرأة لا تنتخب ابنة جنسها إلى مواقع قيادية.

وبالمقارنة مع الثقل النسبي للمقاعد الأصلية (104 مقعدا) في المجلس، يمكن القول أن المقعد النسائي يعادل نصف وزن المقعد النظامي... فمعدل الأصوات التي حصل عليها النواب يصل إلى 4764 صوتا، فيما معدل الأصوات للمقعد النسائي الواحد بلغ 2116 صوتا فقط ثمة غبن واضح من حيث توزيع المقاعد النسائية على محافظات

المملكة، فالعاصمة تتحول شيئا فشيئا إلى "الأقل حظا" بالمعنى السياسي والتمثيلي... ثم كيف يمكن لميزان العدالة أن يستقيم، في الوقت الذي قاربت فيه نسبة الفوارق في حجم الأصوات بين نائبة وأخرى العشرين ضعفا، وهذه الفوارق على أية تشمل المقاعد الأصلية في البرلمان، بل وتبلغ الثلاثين ضعفا بين بعض النواب. وقد تخلل الورقة عدد من الجداول والمؤشرات التي ترد في هذا التقرير في مكان آخر.

الحوارات والمدخلات

■ الدكتور أحمد الشناق (الحزب الوطني الدستوري) :

المفهوم الحزبي مغيب في قانون الانتخاب

الورقة المقدمة اشتملت على دراسة منهجية، لكن بالنسبة إلى ما أشارت إليه بخصوص مشاركة التيار اليساري في الانتخابات على أساس العشيرة، وأن التيار القومي مغيب؟! باعتقادي أنه من المبكر أن نرشح أناس للانتخابات على أساس المفهوم الحزبي، وخاصة وان هذا المفهوم مغيب في قانون الانتخاب، فلا وجود لقائمة حزبية أو تمثيل حزبي، وليس مطلوباً من المرشح أن يعلن عن انتمائه. في حين شاركت في الانتخابات شخصيات ذوي اتجاهات سياسية، معروفة للناخبين، سواء أكانت إسلامية، أو يسارية، أو قومية، ولهذا قد يكون من ناحية علمية تصنيفها باتجاهات سياسية، وليس على أساس المسميات القائمة.

فيما يتعلق بالمرأة، أستطيع أن أجزم أن تجمعات لجان المرأة فشلت فشلاً ذريعاً في إيصال أي امرأة إلى البرلمان. ففي ظل قانون الانتخاب الحالي بتقسيماته، بغض النظر عن سلبياته وإيجابياته الأخرى، مطلوب من المرأة أن تعيد النظر في موضوع التجمعات النسائية القائمة لجان المرأة، اتحاد المرأة، جمعيات المرأة — لأن هذه التجمعات أثبتت بأنها أعجز من أن تفرز امرأة قيادية للمجتمع.

مضيفاً أنه إذا كنا نتحدث عن مسيرة الديمقراطية، والخيار الديمقراطي، فيجب عدم التوقف عند مسألة التمثيل السكاني على اعتبار أن مجلس النواب هو تمثيل سيادي لجموع الشعب الأردني، بغض النظر عن موضوع المناصب والأصول والطوائف.

■ جمال الرفاعي: (حزب المستقبل) :

ينبغي أن يصار إلى تعديل قانون الصوت الواحد بإدخال القائمة الحزبية ...!!

الحقيقة أن الورقة هي دراسة علمية، تشتمل على معلومات مفيدة وغنية. الانتخابات كشفت عن عجز كبير في الحركة السياسية والتحزبية الأردنية. فالأحزاب السياسية التي رشحت، عدد من ممثليها وخاضوا الانتخابات بأسمائها، واستناداً إلى برامجها، فشلت فشلاً ذريعاً في إيصال ممثليها إلى "القبة"، باستثناء الإخوان في جبهة العمل الإسلامي، مع ملاحظة أنه لم يفز قومي واحد من المرشحين القوميين في هذه الانتخابات.

يجب أن نعترف أنه في ظل قانون الانتخاب الحالي، لا يمكن أن نصل بالأحزاب إلى التنمية السياسية التي نريدها ويريدها جلالة الملك، بالرغم من كونها ضرورة حيوية وحتمية لاستمرار وجود وتطور الدولة الأردنية. فالتنمية سياسية، بحاجة ماسة لأن يصار إلى تعديل قانون الانتخاب، بإدخال القائمة النسبية الحزبية، إلى جانب الصوت الواحد، هذا إذا ما أردنا فعلاً أن يكون هناك تمثيل للأحزاب السياسية.

بالنسبة لتوزيع الدوائر، مع الأسف الشديد، غير عادل حتى داخل المحافظة الواحدة؟!، مثال على ذلك، لواء الأغوار الشمالية في منطقة أربد، لكل 50 ألف ناخب لهم مقعد واحد، في حين في مناطق أخرى مثل الكرك ومعان لكل 15 ألف ناخب لهم مقعد، وهذا يعني أن الشونة الشمالية هي إشكالية. في الدائرة الثانية في عمان هناك 250 ألف ناخب لهم أربعة مقاعد فقط. بهذه التوزيعات المتناقضة لا يمكن أن يكون هناك استقرار أو عدالة، وأنا لا أقول أن نأخذ النسب على "المسطرة والبيكار"، ولكن أطالب بأن يكون هناك تقليل في الاختلالات قدر الإمكان بهذه الدوائر، لأننا نتحدث عن دولة المؤسسات والقانون التي تقوم أصلاً على سيادة القانون والمساواة. المساواة المطلقة غير موجودة، ولكن دائماً يوجد ما يسمى بالعدالة النسبية. والعدالة النسبية تقتضي بان يتم تطوير القانون الحالي وإعادة توزيع الدوائر بشكل يكون أكثر عدالة من وضعه الحالي.

بالنسبة لقضية "الكوتا" النسائية، يجب أن نعترف بان وضع المرأة في أي مجتمع هو انعكاس بمدى تطور ذلك المجتمع. إذا كان المجتمع متطوراً، فوضع المرأة نسبياً يكون جيداً. نحن في الأردن ما زلنا نحمل موروثاً فكرياً عشائرياً، جهوياً، وأبوياً، لا يمكن للمرأة أن تنهض لوحدها. ولهذا أقرت "الكوتا"، وللأسف الشديد، أن طريقة توزيع "الكوتا" لم ينصف المرأة فعلياً، مع احترامي للفائزات في مناطق الطفيلة والكرك. عندما نتحدث عن سيدة تنجح بـ 365 صوتاً في الطفيلة، و سيدة أخرى في عمان تخسر بـ 1800 صوت، فهذه مهزلة!. لماذا لم توزع الـ 6 مقاعد المخصصة

للمرأة على كافة محافظات المملكة، أنا مع تمثيل المرأة في المحافظات ولكن أنا لست مع حرمان المرأة في العاصمة وفي المدن الكبيرة من هذا التمثيل.

بالنسبة للإجراءات والمخالفات، أنا كنت مراقبا فيها، لم أجد أي مخالفة واحدة تذكر في مراكز الاقتراع في مناطق عمان والزرقاء، بالرغم مما يقوله البعض، فأنا عضو في إحدى اللجان المعنية بمراقبة الانتخابات وعضو في منظمات دولية. أما إذا كان هناك مخالفات فهي تمت من جانب المرشحين، بالرغم من وجود تقصيرا من جانب الحكومة. الحكومة اشترت أجهزة، لوضع ختم "النجمة" على الهويات الانتخابية ولو قلنا أن كل جهاز كلف 10 دنانير، وهناك 6 آلاف مركز اقتراع، تكون التكلفة على الحكومة ما بين 60 - 70 ألف دينار، وكان بالإمكان الاستغناء عن ذلك وتوفير هذه المبالغ، وذلك عبر "ختم" البطاقة، فكل مدرسة يوجد بها خرامة، وإذا ثبتت البطاقة فإنه يصبح من الصعب ترميمها، هذا أولا. ثانيا: في بعض الدوائر، علمت أنه جرى شطب الدائرة الانتخابية، معظم مدارسنا التي جرت بها عملية الاقتراعات، لديها أجهزة كمبيوتر، لو أن وزارة الداخلية، استخدمت هذه الأجهزة، وتم وضع أسماء الناخبين على "CD"، وعبر دائرة كمبيوترية مغلقة في كل دائرة، ثم يأتي الناخب ليقترع، فيقوم الموظف بشطب اسمه من على الكمبيوتر، فلن تصبح هناك مشكلة تزوير، ولن يستطيع الناخب أن يقترع مرتين، لأن اسمه يكون قد شطب عن أجهزة الكمبيوتر، ويتم اكتشافه بسرعة.

■ عريب الرنتاوي :

تعقيب

أريد أن أعقب على ما قيل حول الورقة المقدمة، بالنسبة لتغييب التيار الوطني (الدكتور احمد الشناق)، في الحقيقة لم يكن لدينا طريقة لنعرف من هم مرشحي هذا التيار، وأنا لا أستطيع أن "أنجم" من هم مرشحي الحزب الوطني الدستوري أو الحزب الوسطي الثاني، أنا عندما أريد أن أحسب القوى السياسية، أريد أن أرى اللوائح الرسمية التي نزلت باسم هذه القوى، حتى لو توزعت على القبائل والعشائر المختلفة. حزب اليسار قال أنا لدى خمسة مرشحين، وأنا أعرف أن هؤلاء سيرشحون أنفسهم باسم العشيرة أو على الكوتا. التجمع الديمقراطي رشح 13 شخصا، أنا اعرف انهم ترشحوا ليس على أساس أن هذا التيار سيدعمهم، فكل مرشح اعتمد على إمكانياته الخاصة، ولكن على الأقل هؤلاء ارتضوا أن يحتسبوا على هذا التيار. أنا ليس باستطاعتي أن أقوم بجمع مرشحي الأحزاب المعروفة لدينا، وأقول أن الباقي تيار وطني، ونحن نقول تيارات ولا نقول أحزاب، قلنا تيار إسلامي وتيار يساري قومي، ولم نقل الحزب الفلاني، لأن القضية تصبح "ميكروسكوبية" لتتعرف على أن هذا الحزب له مرشح، أم لا!، والحقيقة أنه خارج إطار الحركة الإسلامية الأردنية وخارج التيار اليساري القومي، كان متعذر علينا أن نقول للتيارات السياسية الأخرى في البلد، ما هو حجمها وما هو وزنها. وأنا مازلت عند وجهة نظري، التي لم تعجب يوما الدكتور احمد الشناق، وهي "حكاية المرشحين السريين"، وحكاية البحث عن الأعضاء الناجحين داخل المجلس كذلك، أنا لا أومن

بها؟! لكم مبرراتكم، أنا شخصيا لم اقتنع بها. وعندما أريد أن أحسب عدد الناجحين، لا أستطيع أن أحسب بناء على تخمينات وتقديرات. عرفت مثلا أن أحد النواب الناجحين في منطقة جرش هو مسؤول منطقة كذا في الحزب الوطني الدستوري، ولكن عرفت بعدما جرت الانتخابات. وعرفت أن أمين سر المجلس المركزي في الحزب الدستوري، هو من أحد المرشحين الذين نجحوا. ويقال أن 9 من قادة الدستوري قد نجحوا في الانتخابات، ولكن هذا عرفناه بأثر رجعي!!،

■ الأستاذ رمضان رواشدة:

يجب أن يكون هناك توزيع عادل للمقاعد!

أنا من الناس الذين كتبوا بأنه يجب أن يكون هناك توزيع عادل للمقاعد، على أن لا يمنع هذا حق أبناء المحافظات في التمثيل، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تناول الأشياء بمسطرة واحدة إلى نهايتها، لأن المقدمات السلبية، تؤدي إلى نتائج سلبية.

■ د. سليمان عربيات:

مراجعة طريقة احتساب الكوتا!!

أريد أن أشير إلى نقطة هامة وهي موضوعة "الكوتا" النسائية، وفشل المنظمات النسائية في هذه الانتخابات، أقول أن تأتي نسوة من المحافظات، هي مسألة ضرورية ومطلب، ولكن أن تكون طريقة حساب "الكوتا" في المحصلة النهائية حرمان عمان بالذات، ولربما المدن الكبيرة أيضا — لولا أن السيدة حياة المسيمي، قد حصلت على كمية هائلة من الأصوات حرمت عمان والزرقاء من التمثيل النسائي — أنا في رأي هذا وجه سلبي، وهنا أتحدث عن 60% من عدد السكان! كان يمكن أن تكون هذه الظاهرة إيجابية جدا لو أن المدن الرئيسية الكبيرة لم تحرم بهذه الطريقة التي تمت.

■ الدكتورة ريم المرايات / (جامعة مؤتة):

من حق النسوة جميعا أن يحظين بالتمثيل!؟

الانتخابات النيابية هي أحد أهم ظواهر الديمقراطية في العالم، لأنها تعبر عن حرية الشعب في اختيار ممثليه إلى مجلس الأمة للمشاركة في صنع القرار. وهذا يحتاج إلى أن تكون، أو يتوقع أن تكون الشخصيات التي تمثل الأمة

شخصيات لها مواصفات قيادية. الأصل عندما نتحدث عن هذا الموضوع يجب أن يكون المنطلق من هذه الزاوية، سواء أكان على مستوى الرجال أو النساء، ولكن بما أن موضوع "الكوتا" هو موضوع جدلي، فأحببت أن أتوقف عنده، لأن الأصل أن تكون "المفاضلة" على مستوى المملكة بنفس الدرجة، بمعنى أنه سواء كان في الطفيلة أو في الطيبة أو في أربد أو في أي مكان آخر، فإنه من المؤلم جداً أن تحكمها مسألة التوزيع الجغرافي.

النتائج كانت غير مرضية لأنني اعتقد أن آلية التوزيع كانت غير عادلة. من حق النساء جميعاً أن يحظن بالتمثيل سواء كن في دوائر قليلة العدد، أم كن في العاصمة!، لهذا كنت أتمنى في الفترة التي تم فيها الإعداد لآلية "الكوتا" الأخذ بعين الاعتبار آراء الناس المهتمين بالشأن الانتخابي، لأنه ولأول مرة تطرح في الأردن وتأسس لمشروع وطني كبير، والأصل أن أخذ آراء عدة وليس أن تُفصل، بصورة لا تسمح بالنقاش أو التعديل. هذا إذا كنا حريصين على أن تمثل جميع المناطق، وهذا يلتقي في زاوية ما بما تحدث فيه السيد عريب، بغض النظر عن ما حدث من جدل حول قضية المناصب، على اعتبار أننا جميعاً أردنيين ومتساويين أمام القانون!؟، وهذا افتراض!.. نجاح مرشحة بـ365 صوتاً فقط، مؤلم!!، خاصة عندما يكون لدينا في منطقة أخرى مرشحات حصلن على آلاف الأصوات ولم يحظن بمقعد.

أنا اقترح تشكيل حزمة واحدة من عدد من المناطق المتقاربة ذات العدد القليل من الناخبين (ذات العشرة آلاف ناخب)، وتخصيص مقعداً واحداً لها، ولناخذ على سبيل المثال لواء عي، وبصيرة والشوبك، يتم تخصيص مقعداً واحداً لها. بعدها يتم الانتقال إلى المناطق التي تحتوي على (30 - 40) ألف ناخب، يتم تخصيص لها كذا مقعد، وهكذا.. وهذه الحسبة ليست عادلة ولكنها أقرب إلى العدل. وهذا ينطبق على المجالس النيابية الخاصة أيضاً بالرجال. وللأسف أننا ما زلنا حتى يومنا، نفاضل بين النواب على حسب الجنس، فنقول امرأة ونقول رجل، مع أن الأصل أن تتبوأ الشخصيات القيادية من الجنسين هذه المراكز الحساسة.

■ سالم النحاس / (أمين عام حزب الشعب الديمقراطي "حشد"):

لم تستطع الأحزاب اختراق الثنائية القائمة بين الحكومة والحركة الإسلامية!

الانتخابات النيابية التي جرت يمكن مناقشتها من عدة جوانب، الأخبار تقول أن هناك 54 طعناً قدم إلى مجلس النواب، وهذا يعني أنه يوجد تشكيك في شرعية نيابة 54 عضواً، وهو نصف عدد أعضاء المجلس. بالطبع هذا التشكيك غير صحيح بمجمله، ولكنه قد يصدق في موضع وآخر، ولكن هذا يدل على حجم الاحتجاج الشعبي على مجريات الانتخابات الأخيرة، وما وقع خلالها من أحداث هنا وهناك، وحجم هذا الاحتجاج الشعبي مؤكداً وله علاقة بقانون الانتخابات والإجراءات الانتخابية، التي سمحت بكل المخالفات التي يقال أنها جرت بصرف النظر عن جولة الأستاذ جمال الرفاعي. والمسؤول عن هذه المخالفات والأحداث هي الحكومة!؟.. الحكومة بشكل مباشر

وليس الناس، لأنه كما يقال "المال السائب يعلم السرقة!"، بما فيها ما يسمى بشراء الأصوات الذي كان نافرا أكثر من أي وقت مضى في هذه الدورة الانتخابية.

لقد نبهنا نحن وغيرنا بأنه تم شراء أصوات مسبقا بعد انتهاء مدة الترشيح ولمدة شهر تقريبا، وكتب في الصحف انه يوجد شراء أصوات وعلى الحكومة أن تتدخل، وكان بإمكان الحكومة أن تتدخل وتحد من هذه الظاهرة، بمعنى أننا دخلنا يوم 6/17 في أجواء غير صحية تتعلق بالإجراءات الانتخابية وليس فيما يتعلق بالقانون الانتخابي فقط. وما دام لدينا نظرة إلى المستقبل ضمن حلقة النقاش، أنا وأؤكد أن أحد المهام الرئيسية الملقاة على عاتق مجلس النواب القادم، وتحديد المخلصين فيه من الديمقراطيين والمستقلين وحزب جبهة العمل الإسلامي، واليسار، أن يقاتلوا جميعا من أجل إقرار قانون انتخابي جديد، وإجراءات قانونية تتم ضمن القانون. فالذي جرى هو خارج القانون.

ما يجب أن يتركز عليه البحث هو التساوي بين المواطنين، مع الأخذ بكل الاهتمام الاعتباريات الأخرى بما فيها تمثيل الريف، والمخيمات تمثيلا صحيحا. فهناك ضرورة للمساواة في التمثيل.

في القانون الحالي هناك 55 نائباً ينتخبهم 28% من السكان، و49 نائباً ينتخبهم 72% من السكان — باستثناء (6) مقاعد "الكوتا" النسائية، حيث لم تكن واردة عندما قدمت الشكوى إلى محكمة العدل العليا— وهم سكان عمان واربد والزرقاء، وهذه إحصائية دقيقة اعتمد عليها الخامي راتب الجندي في مداخلته الرئيسية أمام محكمة العدل العليا، طعنا بقانون الانتخاب، وردت الدعوة لأن المتقدمين غير متضررين!!، وسوف يتم نشر هذه المرافعة قريبا جدا في كتيب وملحق عن جريدة الأهالي لأنه شديد الأهمية، ولا تقول هذه المرافعة أن هناك فلسطيني وأردني وإنما تدافع عن حق المساواة بين المواطنين بصورة قانونية آخذين بعين الاعتبار القوانين الانتخابية الرئيسية في العالم، وهي مفيدة جدا.

الناحية الأخرى، نحن في الحزب لم نرشح أي شخص بالطلق، لسببين: السبب الأول، لأن قانون الانتخاب لا يسمح بالتنوع السياسية في البرلمان، والسبب الثاني، أننا لم نستطع اختراق الثنائية القائمة بين الحكومة والحركة الإسلامية. ولكن الظاهرة الأولى الأهم في هذا الموضوع هي أن عملية الاختراق قد بدأت، فالأول مرة تظهر قوائم للديمقراطيين ولليساريين والقوميين وقوائم حزبية معلنة! وهذه ظاهرة إيجابية جدا، بصرف النظر عن مدى إنجازها، 2% أو 9%، لأنها تدلل على وعي المجتمع الأردني، وعلى تقدم القوى السياسية إلى الأمام، وهذه نتيجة اعتبرها إيجابية، بغض النظر عن الوصول إلى القبة أو عدمه!، وهذه الظاهرة لا تعكس أبداً قوة الأحزاب التي كانت خلف هذه القوائم، بصرف النظر وطنية أو حزبية معلنة بالمعنى التيار الوطني الديمقراطي أو تيار المستقلين الديمقراطيين. الحكومة لا تسمح لأحد أن يتحالف معها على أسس، بمعنى أن ممثلي الحكومة والحركة الإسلامية يتزلون بقوائم مستقلة في الانتخابات النيابية أو البلدية، ولا يسمح بتحالفات حتى في إطار المعارضة، وهذه الثنائية هي المسيطرة الآن على الوضع الانتخابي، والمظهر الانتخابي في البلد، وعلينا أن نتعامل معها من موقع ثابت، موقع آخر بدأ يشق طريقه في البلاد.

هناك الكثير من الشخصيات الهامة جدا في البلد ولها دور في الحياة العامة، استنكفت عن ترشيح أنفسها لأنها تشعر أنه ليس باستطاعتها الوصول إلى البرلمان. وإذا ما نظرت إلى الـ 765 شخص الذين رشحوا أنفسهم للانتخابات، مع الأسف الشديد، والاحترام الكامل لكل شخص منهم، نسبة ضئيلة من بينهم تنتمي إلى قيادات المجتمع المحلي أو الوطني أو العربي. وكان عدم ترشيحهم لأنفسهم صحيح على كل حال وهو ما عكسته نتائج الانتخابات، فيقول لك لماذا اصغر نفسي، وهذه الانتخابات ليس لي فيها "لا ناقة ولا بعير"، وهذا ما عبر عنها بصورة جلية أحد الكتاب الأردنيين المعروفين.

من المؤكد أن البرلمان القادم، مهما قيل عنه، فهو أفضل من المجلس الماضي، وسوف ينجز شيئا، بسبب موازين القوى في البلد وبسبب ظروف السياسة المحيطة بالأردن.

■ سلوى ناصر / (من قيادات الحركة النسائية الأردنية):

المخالفات والتجاوزات تتكرر منذ عام 1989 ولم نستطع الحد منها!!

من التجربة وبعد كل انتخابات منذ عام 1989 تخرج علينا اجتهادات تنتقد إجراءات الحكومة و شراء الأصوات، وها هي ذات المشاكل تتكرر في كل انتخابات، ومع ذلك فلم نصل إلى نتيجة منذ عام 1989 والى الآن للحد من هذه الظواهر السلبية. تم الحديث مطولا عن المخالفات الحكومية، ولكن لا يوجد إثبات أننا وصلنا إلى النتيجة التي نتوخاها للحد منها. ما يهمنى في هذه الندوة هو التركيز على النتائج للاستفادة منها للانتخابات القادمة، فالذي حصل قد حصل.

بالنسبة لـ "6" مقاعد التي خصصت للمرأة، نحن كحركة نسائية طالبنا بأكثر من 6 مقاعد ، طالبنا بما نسبته 20% من مقاعد البرلمان. بالنسبة للفائزات الستة، هن يتمتعن بالكفاءة، ولكن لو أن هؤلاء السيدات ترشحن في عمان بكفاءتهم لما نجحت واحدة منهن. العشيرة والعائلة كان لها دورا كبيرا في نجاحهن، نحن كحركة نسائية كان لنا دور في تدريب النساء على خوض التجربة النسائية ومن ضمنهن السيدات الست، في حين لم تطبق أي من هؤلاء السيدات ما تعلمنه في هذه الدورات من مهارات إثناء عملية الدعاية الانتخابية — مثل الإعداد للحملة الانتخابية، وكيفية استقبال الناخبين وكيفية الملبس، وكيفية مواجهة الجمهور، لماذا؟!، لأنهن اعتمدن على العشيرة والعائلة. من الست سيدات الفائزات ثلاثة منهن مهنيات، صيدلانية، طبيبة أسنان، ومحامية، ومعلمة مدرسة، ولكن هناك سيدات نزلن في عمان وفي المناطق الأخرى لهن نفس الكفاءة ولم ينجحن. والسبب الخطأ في تركيبة الدوائر التي ترشحن فيها.

في أريد المرشحة التي جمعت أعلى الأصوات، بعد مرشحة حزب جبهة العمل "حياة المسيحي" في الزرقاء، حصلت على 2224 صوتاً، إلا أنها لم تنجح!؟، ليس لأنها لا تتمتع بالكفاءة ولكن الخطأ في التركيبة، ومن هذا المنطلق، أريد أن أركز على كيفية توزيع المقاعد الستة وترتيب الدوائر. هناك خلافاً من جانب الحكومة ولكن يمكن مع الوقت أن يتم تجاوزه. كان هناك ذكاء من بعض العشائر أنها لم ترشح رجالاً للبرلمان كون هذه العشائر لا تضمن نجاحهم، ولهذا رشحت سيدها والتي كان بإمكانها أن تفوز بالمقعد من خلال "الكوتا" وهذا ما جرى تحديداً.

بالنسبة لعمان، أعلى أصوات حصلت عليها إحدى المرشحات بلغت 1200 صوتاً، والسبب يعود إلى شكوك هذه المرشحة أو تلك، في نية الحكومة بإجراء انتخابات هذا العام، كونها تأجلت عدة مرات.

بالنسبة للتجاوزات، كتب كثيراً في الصحف والمجلات، عن قضية "الكي" التي خرجت علينا مجدداً — لأن شراء الأصوات معتادين عليه — لقد ذهبت إلى دائرتي الانتخابية، الدائرة الخامسة، وانتخبت، وتم ختم الهوية الشخصية بختم النجمة السباعية، وكان بإمكانني أن أذهب وأعالجها بطريقة "الكي"، واذهب إلى مدرسة أخرى التي تبعد فقط مسافة عشرة دقائق وانتخب مرة أخرى، فلا أحد يعرف أنني انتخبت مسبقاً، والسبب هو الطريقة اليدوية في تسجيل قوائم الناخبين. وأعقب أن إحدى السيدات من "السلط" انتخبت أربعة مرات، وذلك عبر انتخابها في أربعة مراكز مختلفة في ذات الدائرة الانتخابية. ويعود ذلك إلى عدم استخدام أجهزة الحاسوب، وعدم استخدام الرقم وطني، لتمكين المشرف على مركز الاقتراع من اكتشاف حقيقة أنني انتخبت، أم لا؟!، بالتالي هذه التجاوزات يمكن أخذها بعين الاعتبار لمنعها مستقبلاً. تعدد مراكز الاقتراع جاء لإراحة الناس. ولكنني أقول لو ثقت البطاقة، فإنه من الصعب ترميمها بواسطة "الكي".

و أخيراً أريد أن أقول، إذا ما تمت إخفاقات في المجلس الحالي، لا يجب تحميلها للسيدات! شيء آخر، لا يجب أن نفرص بين المرأة والرجل في مجلس النواب، فالجميع يمثلون الشعب، ولا يجب أن يعزى الإخفاق للسيدات، فالرجال دائماً موجودون في البرلمان وما زالت الثقة بأدائهم ضعيفة نوعاً.

■ مروان الفاعوري:

"الكوتا النسائية"، يجب أن تفرز الأكفاء وليس الأقل حظاً!؟

أولاً يجب أن نعترف أن هذا المجلس جاء في ظل أحداث كانت سمتها عدم الاستقرار والإحباط الذي ساد الأمة العربية بأكملها، والشارع الأردني هو جزء من هذا النسيج، واعتقد أن نسبة الرضى عن نتائج الانتخابات وما أفرزته من ممثلين لهذا الشعب متدنية جداً. وهو ما أشارت إليه بعض الاستطلاعات التي جرت، ونتيجة الممارسات

التي تمت قبل وأثناء الانتخابات تؤكد بدون شك أن التنمية السياسية تحتاج حقيقة إلى قرار سياسي جريء واضح، خطواته مدروسة ومحسوبة.

شكلت "لجانا" في موضوع "الأردن أولاً"، وقدمت توصيات فيما يتعلق بإعداد قوائم نسبية للأحزاب، ورسمت خطوات معينة لإحداث تنمية سياسية في الأردن، فأين هي من هذه الانتخابات؟! باعتقادي أن الديمقراطية والتنمية السياسية لا تأخذ قطعة.. قطعة، لا بد أن تأخذ بمجملها "بلوك واحد"، ومشروع واحد وبرنامج واحد، يتبناه الوطن بمؤسساته، وشرائحه ويقتنع به الناس. حتى هذه اللحظة لم تتقدم الأحزاب الموجودة بما فيها الإخوان المسلمون، ببرامج يتم انتخابها بموجبها من قبل الناس. الناس صوتت للعاطفة الإسلامية وللقضية الفلسطينية، من خلال شخص رفوعوا مثل هذه اللافطات ومثل هذه البرامج، ولا أظن انه تم مناقشة مثل هذه البرامج لا في حزب اليسار ولا في الأحزاب القومية أو الوسطية، أو الحركة الإسلامية، لأن الوقت كان غير كافي لأن تأخذ هذه الأحزاب والتجمعات قرارها بالمشاركة بالانتخابات، وهذا التقصير، كان من جانب الدولة، التي اتخذت قرار بإجراءات الانتخابات خلال فترة قصيرة جداً، حرمت المرشحين من الاستعداد الجيد لها.

موضوع "الكوتا" النسائية، لا بد من إحداث تغيير في كيفية إفراز العنصر النسائي، وذلك بإفراز العنصر الأكفأ ليس إفراز الأقل حظاً!! مع احترامنا للسيدات التي تم إفرازهن حتى الآن.

بالنسبة للإجراءات التي تمت تؤكد أنه ما زالت هناك مسافة بين الإجراءات التي تتخذها الحكومة وبين التوجهات التي يطلبها جلالته الملك، فيما يتعلق بتطوير الحياة الاجتماعية والسياسية، وإدخال الحكومة الإلكترونية في الممارسة العملية. البطاقة المغنطة التي نحملها، هي بطاقة عليها شريط ممغنط — مثل البطاقة التي نشترى بها من "السيفوي"، وبالتالي يتم حسم حساب المشتريات من خلالها— بأجهزة مشتراة من قبل وزارة الداخلية، كان بالإمكان إدخال هذه البطاقة وتلافي موضوع التزوير الذي حصل. واعتقد أن الحكومة تتحمل مسؤولية كبيرة اتجاه هذا التقصير.

موضوع شراء الأصوات كانت في الحقيقة في بعض الدوائر، وكان ينتج أحيانا عنها مشاكل، وكان هناك رجال الشرطة يقوموا بفض هذه المشاكل بدون الغوص في أعماق ما يجري من عمليات ارتكاب جرائم انتخابية. بالنسبة لقضية تزوير البطاقة الانتخابية، كان هناك تقصير وتخاذل من قبل الحكومة في وقف هذه الجرائم الانتخابية، والتي جرت في وقت مبكر، واعتقد أن دور الحكومة وأجهزتها هو منع ووقاية المجتمع من وقوع الجريمة قبل حصولها.

فيما يتعلق بالحركة الإسلامية، يجب عليها أن تدرس بشكل معمق إخفاق بعض مرشحيها في بعض مناطق ذوي الأصول الشرق أردنية، فقد كان هناك إخفاقاً واضحاً في مناطق مادبا والكرك ومعان. في تقديري أن عدم تقديم برنامج عمل لمعالجة القضايا التي يعاني منها المجتمع الأردني بشرائحه المختلفة، سواء برامج تتعلق بالفقر والبطالة وما إلى ذلك، أدى إلى عدم قناعة هذه الشرائح بهذه الحركة أو هذا التيار أو تلك. في حين لا يجوز ان نتحدث للناس في

مخيم الوحدات أو في مخيم البقعة، مدعوماً بمكاملة من الشيخ الرنتيسي، مع تقديرنا لحركة حماس وجهادها، لتجسير عاطفة الناس اتجاه القضية الفلسطينية، باتجاه انتخاب مرشح الحركة الإسلامية وحجب الأصوات بشكل تلقائي عن مرشحين آخرين . في حين أننا نعتبر أن مشروع حركة حماس، ومشروع التحرير الفلسطيني، هو ملك للجميع وليس حكراً على الحركة الإسلامية. إضافة إلى تدخل بعض السفارات التي حاولت وضع يدها في موضوع الانتخابات، حيث زار بعض السفراء بعض المراكز الانتخابية. لا بد من دراسة موضوع التدخل الخارجي ومدى تأثيره في الخارطة الانتخابية، وعلى مجرياتها (حاول السفير البريطاني، الذي اتصل أكثر من خمس مرات، مع بعض مرشحين الوسط الإسلامي)، وكان قرارنا الاعتذار عن استقباله ، لربما التقى بعض المرشحين في مناطق أخرى.

■ أحمد عوض (باحث مدير مركز الفنيقي):

مادام من حق الدولة إقرار قوانين مؤقتة..

مادام مستقبل المسار الديمقراطي في خطر!؟

أريد أن أتحدث في موضوعين: الأول له علاقة بالمفاهيم والمصطلحات السياسية التي نستخدمها، مثل الحركة الإسلامية والحركة القومية .. الخ. هذه المفاهيم بحاجة إلى إعادة نظر، فكلنا مسلمين، وغير المسلم دينياً، فهو مسلم حضارياً، ومسلم ثقافياً، وبالتالي إلقاء المفاهيم والمصطلحات السياسية، تستند إلى موروثات وإلى فلسفات داخل الثقافة والحضارة العربية الإسلامية محددة بصيغتها بالطبيعة الإسلامية، أو بالطبيعة القومية.. الخ، وهذا يدعو إلى التضييق والوصول إلى استنتاجات غالباً ما تكون غير واقعية وغير حقيقية.

الموضوع الآخر، أنا من الناس المتشائمين من مستقبل المسار الديمقراطي في الأردن، والسبب في ذلك أن الأساس الذي يستند إليه في عملية تطوير التنمية السياسية ما زال في يد السلطة التنفيذية، وما زالت الحكومة قادرة في أية لحظة على تغيير قانون الانتخاب، حتى لو حظي هذا القانون على إجماع المجلس النيابي، لأنه باستطاعتها حل البرلمان في أي وقت إذا أرادت، أو تعطيل جلساته (دستوريا)؟!، وبالتالي تُفصل قانون انتخابي يتواءم مع برنامجها القادم، وكل النتائج والنتائج التي تم الحديث عنها، هي نتاج قانون الانتخاب الراهن. كل الانتخابات التي جرت في الأردن تمت بقوانين مؤقتة. وستبقى هذه القوانين، طالما للسلطة التنفيذية القدرة والحق في إصدار قوانين مؤقتة في أي وقت تريد.

الذي يجري حقيقة يعتبر جرائم انتخابية، مثلما تفضل بعض الأساتذة، والحكومة تستطيع تفصيل قانون كما قيل — ربع الشعب ينتخب 75% من نوابه، وثلاثة أرباعه ينتخب 25% منه — ما يعد خطيئة انتخابية — سياسية. طالما

للسلطة التنفيذية الحق بفرض قوانين انتخاب في الوقت الذي تريد، طالما بقينا في هذه الدوامة لعشرات السنين القادمة. أمامنا هدف أساسي هو تنمية العملية السياسية، هذه التنمية، بحاجة إلى مؤسسات مجتمع مدني. في حين تعتبر الأحزاب السياسية العمود الفقري لهذه المؤسسات. وكل القوانين التي تتعامل مع العملية السياسية، يجب أن تركز على تقوية ودعم تسهيل مهمة الأحزاب السياسية.

■ جمال الطاهات:

ليس لدى الدولة جدية في وقف مظاهر التزوير، أو معاقبة مرتكبيها!!

سألنرم بعنوان هذا اللقاء وأتحدث عن ظواهر النتائج الانتخابية، أنا اعتبر أن عملية التزوير هي من إحدى هذه الظواهر!، وهناك ظاهرة استوقفتي كثيرا، وهي تراجع المستوى السياسي لنخبة الدولة، وإحدى ظواهر هذا التراجع، هو ما جرى في الدائرة الثالثة من نتائج!؟ في حين أن دوائر البدو انتخبت الأكثر تعليما، مع أنه من المعروف أن الدائرة الثالثة هي الأكثر غناً والأكثر تسييساً، والأكثر ثقافة، وعلى الرغم من ذلك فقد تم شراء الأصوات فيها.

هناك ظاهرة أخرى وهي ظاهرة "الكي" والتزوير في الانتخابات، حقيقة أن ثقب البطاقة أو تغيير الدائرة الانتخابية من السهل تزويرها والناس مارستها، والسبب عدم وجود نوايا جادة لدى الدولة لفرض عقوبة على التزوير وعلى الجريمة الانتخابية لردع المزورين. وأستطيع أن أقول أنه منذ انتخابات عام 1989، وقعت العديد من الجرائم الانتخابية سواء بالرشوة، وعمليات التزوير ومع ذلك، لم نسمع عن قيام الدولة بمعاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم. في حين قطع إشارة حمراء تعاقب عليها. الآن المطلوب من الدولة ان تتعامل بجدية مع المزورين ومع الجرائم الانتخابية.

قضية أخرى وهي أنه لا يجوز لمجلس مطعون في شرعية 54 من أعضائه أن يبت في مسألة الطعون، فهناك مرجعية قضائية يجب اللجوء إليها لمراجعة وتقييم العملية الانتخابية، وهذه القضية هامة إذا أردنا فعلا أن يكون لدينا مجلس نواب محترم ونرغب في مجلس نواب يحظى بالشرعية والتقدير.

هناك تساؤل: لماذا تراجعت الأحزاب؟!، الناس صوت لثلاثة أنماط من المرشحين، النمط الأول هو الشخص السياسي، النمط الثاني هو شخص الخدمات، والنمط الثالث هو المرشح القادر على تحريك الناس، وعلى جلبهم الى مراكز الاقتراع، فالعملية الانتخابية تعكس قدرة المرشح على تحريك الناس وقيادتهم وان ينتزع منهم سلوك لمدة ساعة، وهو الخروج من البيت والذهاب إلى مركز الاقتراع للتصويت.

النقطة الأخيرة تتعلق بنسب التمثيل، فهناك 250 ألف ناخب لهم "أربعة" نواب وعشرة آلاف ناخب لهم "نائب"، الأصل هو أن بنية البرلمان والبنية التنفيذية للدولة تعكس "التركيب النوعي" للمجتمع ولا تعكس "العدالة الكمية" في

المجتمع، وهذه المسألة يجب الاعتراف بها. وإذا ما تحدثنا عن المجتمعات الديمقراطية، فالنساء، و" مثلي الجنس" (الشواذ)، واللغات، هؤلاء جميعا لهم ممثلين في البرلمان، بالأساس التركيبية التمثيلية تعكس التركيب النوعي للمجتمع، ولا تعكس العدالة الكمية للمجتمع، والحديث عن العدالة الكمية، بالصيغة التمثيلية هو غير وارد بالمطلق، إلا تحت شرط واحد، وهو الحديث عن نظام "الفصل العنصري". نلسن مانديلا عندما تحدث عن "كل مواطن له صوت واحد"، كان يتحدث عن جنوب أفريقيا وبالتالي، أنت تتحدث عن أن التغيير الكمي أو تغيير فكرة الانتخاب، أو تغيير آلية الانتخاب ستعكس عدالة المجتمع أو ستنهي عدم "العدالة" في المجتمع، نحن لا نستطيع أن نقيس بالمتري، فهذا غير وارد، ونحن لا نتحدث في النهاية عن نموذج ديمقراطي، الأصل أن النموذج الديمقراطي يعبر ويضمن حقيقة وشرعية التمثيل للتركيب النوعي والسياسي للمجتمع، وتراجع الأحزاب يكمن في عدم قدرتها أن تبقى نوع جدي في المجتمع. وسقوط "المرشح الطاووس" (الوزير السابق، والنائب السابق، ورجل الأمن .. وهكذا) في المجتمع، وانتخاب "سجناء سابقين عوضا عنهم" — حتى في الدوائر البدوية — هذه المسألة يجب أن نتوقف عندها. لماذا بدأت هذه الظواهر تبرز في المجتمع؟!

■ رمضان الرواشدة:

لا يجوز للمجلس أن يبت في الطعون،

في ظل وجود 54 نائبا مطعون في شرعية تمثيلهم!!

هناك ثلاثة أنماط لمن فازوا في الانتخابات، هناك من فاز بصوت العشرة الكبيرة، وهناك من فاز بالخدمات الشخصية التي كان يقدمها طيلة السنوات الماضية، وهناك من فاز بالمال، ففي الدائرة الأولى هناك من دفع أموالا وفاز بالانتخابات. تفوق الإسلاميون، على اليساريين وعلى غيرهم، بالخدمات، فمن المعروف أنه في بيتنا المجتمعية الأردنية، يوجد في كل قرية ومحافظة مراكز إسلامية على غرار جمعية المحافظة على القرآن، جمعية أيتام، وكلها تدار من قبل الإسلاميين وتقدم خدمات للمواطنين على مدار السنوات الماضية، حيث تم استغلال هذه المراكز لتذكير جمهور الناخبين بهذه الخدمات المقدمة لهم، وتتم مطالبتهم بالتصويت لمرشح جبهة العمل الإسلامي.

وإذا أردنا أن نقراء الانتخابات علينا أن نعود إلى الخلف، لسنتين من الزمن، فأنا أقول أن تأجيل الانتخابات النيابية من قبل الحكومة مرتين وفراغ البلد من وجود مجلس نواب لمدة سنتين، احبط معنويات الناس، وخاصة وأنها ترافقت مع أحداث العراق وفلسطين، مما اثر على نسبة الاقتراع، وأنا اعتقد أن الناس صوتت وهي محبطة. لقد التقيت مع بعض الأشخاص الذين كانوا ينوون ترشيح أنفسهم للانتخابات النيابية، قبل أسبوع من إجراء الانتخابات كان لديهم قناعة أنها لن تتم. فقد وضعنا في جو عام بان الانتخابات من الممكن أن تؤجل هذه السنة أيضا.

في السنتين الماضيتين سمحت الحكومة لبعض الأشخاص أن ينقلوا بطاقات الهوية ويسجلوا في دوائر معينة، في حين أنني ذهبت لكي أسجل في دائرة الشوبك واستخرجت هوية بطاقة من عمان ، فقالوا لي اثبت أنك من أبناء الشوبك، في حين أن مرشحين اعرفهم قاموا بتسجيل آلاف الأصوات في دوائر عمان من خارج عمان، فكان هناك سماح للبعض ومنع للبعض الآخر.

فيما يتعلق بالقانون: القانون يتحدث عن البطاقة المغنطة، والبطاقة المغنطة كنا نتوقع كما هو مفترضا أن يرافقها كمبيوتر، في الدوائر. هناك نظام يسمونه "نظام مغلق للإنترنت"، وكان بإمكان الحكومة أن تستخدم الكمبيوتر، بحيث أن من يصوت في مركز اقتراع معين يتم شطب اسمه من كافة مراكز الاقتراع الأخرى. وهناك مسألة أخطر من ذلك فإذا ما فقد المواطن بطاقته الانتخابية حرم من حق التصويت، ولكنه بقي له حق في الترشيح.

من جهة أخرى ينص القانون على حظر إقامة المهرجانات أو اللقاءات في دور العبادة والمؤسسات الحكومية، والمدارس والشوارع، وعندما ناقشنا أحد المحافظين ما المقصود بعدم لقاء الناس في الشوارع، قال بكل بساطة ممنوع أن تلتقي الناس في الشارع، إذا أين سيلتقي الناخب مع الناس؟!، قال اللقاء يتم في الدواوين، أي أننا رجعنا إلى قصة العشائرية!، كيف يكون مسموح للإسلاميين طوال خمسين عاما، أن تكون المساجد ودور العبادة هي منبرهم الرئيس في التحدث إلى الناس؟!، الشيخ عبد المنعم أبو زنت حصل على أعلى الأصوات دون أن يبذل أي جهد في الحملة الانتخابية!، والسبب كون أبو زنت لديه مسجد ودروس للنساء، عنده منبر إسلامي يخاف الناس منه. بعض الإسلاميين وزعوا قبل الانتخابات بثلاثة أيام منشورات تقول، "أن صوتك أمانة، أعطي صوتك لمن تحب أن تحشر معه يوم القيامة"؟!، هذا التهيب والتخويف في الدين، ساهم في إعطاء بعض الإسلاميين مكانة، مكنتهم من استغلال لعبة الانتخابات بذكاء، لتصب في النهاية أصواتا في الصناديق. إضافة إلى قيام وزير الداخلية بحرمان المرشحين من كشف الناخبين. كيف لي أن أتحرك كمرشح وأن اعرف أن قاعدتي الانتخابية مسجلة أو غير مسجلة؟!، أنا كمرشح كنت أدق على المنازل وأسأل عن الأصوات في كل منزل، المسجلة منها وغير مسجلة، ولو كان هناك كشف بالأسماء لسهل على المرشح التعامل مع الناس ضمن الكشوف. وهنا أضع علامة استفهام كبيرة على منع وزير الداخلية المرشح من الحصول على (CD) فيها أسماء الناخبين، علما بأنه في الانتخابات السابقة كان المرشح يحصل على كشوف الناخبين المسجلين مسبقاً، ومع ذلك فقد حصل بعض المرشحين على (CD) بالأسماء والبعض لم يحصل عليها.

يوجد ظاهرة في الأردن تسمى بـ "صناديق المحافظ"؟!، كنا دائما نشكو أن التزوير يتم عبر صندوق المحافظ، وكان بعض المرشحين يقولون أنني كنت فاتزا فأتى صندوق المحافظ وقلب الموازين فنجح منافسي، حيث كان يقترح في الصناديق في مكان، ووقت الفرز تؤخذ إلى مكان آخر، وفي الطريق لا أحد يعرف ماذا يجري. في انتخابات 1993 برزت ظاهرة تصويت "الأمي" وظاهرة تصويت الأموات، ورأينا أن أحد الوزراء السابقين، صوت أميا في عام 1993، فكان أن كافأته الحكومة بتعيينه لدورتين متتاليتين لرئاسة جامعة حكومية. ثم انتقلنا إلى ظاهرة جديدة في

انتخابات 2003 وهي "الكي"، فكل معركة انتخابية عندنا تبرز ظاهرة غش جديدة، وهنا أتسأل لماذا عرف بعض المرشحين قبل أسبوع بان ماكينه التجليد التي تجلد "البطاقات" تشطب النجمة ونحن كمرشحين لا نعرف عنها؟!، يوجد أناس أعطيت لهم معلومات أن هذه البطاقة من السهل تزويرها وكيها؟! لتخرج سليمة 100%.

فيما يتعلق بقضية الطعون، كتبت مقالاً تطرقت فيه إلى ضرورة قيام محكمة العدل العليا البت في هذه القضية، لأنه لا يجوز أن يبت مجلس النواب في قضية الطعون، في حين أن الدستور ينص على أن ثلثي مجلس النواب يسمح لهم قانوناً بالبت في قضية الطعون في حين أن ثلثي أعضاء المجلس مطعون في شرعية تمثيلهم؟! فكيف سيطعون في زملاء لهم؟. والظواهر الأخطر هو أن الدوائر الأكثر فقراً صوتت للأكثر غناً. إضافة إلى قيام أمناء عامين لأحزاب بترشيح أنفسهم بأسماء عشائريهم. وهذا الظاهرة تتكرر في كل انتخابات .

المخيم ظاهرة أخرى، لماذا دائماً في الانتخابات تأتي الباصات من المخيمات إلى الدوائر الانتخابية لتحسم الفوز لهذا الشخص أو ذاك؟ ولماذا يعتمد الإسلاميون على القاعدة الأردنية من أصل فلسطيني للفوز بهذه الانتخابات؟ ولماذا فشلوا في إيصال أي مرشح لهم في مناطق الجنوب للقبه؟، من مادبا وجنوبا لم ينجح أي إسلامي. وهل تركيبة المجلس الحالي بمؤلاء الأشخاص تعكس وبالطريقة التي تم انتخابهم فيها الصراع الاجتماعي والسياسي والطبقي والحراك في المجتمع الأردني أم لا؟!

■ جهاد المحيسن:

العشيرة تسعى إلى تأكيد تمثيلها السياسي الذي فقدته في ظل ظهور الدولة!

مع تشكيل أول مجلس تشريعي في عام 1929، بدأت عملية تأصيل التيار الإسلامي في المجتمع الأردني الحديث. تعبير "الديمقراطية" مسألة بحاجة إلى تدقيق، والوقوف عندها نظرياً ومنهجياً، والوقوف عندها كتأصيل اجتماعي، بمعنى أن الحديث عن أن البرلمان هو الذي يمثل الديمقراطية ويمثل الناس هذه مسألة يجب التوقف عندها والتدقيق فيها. وعند قراءة النتائج للانتخابات البرلمانية منذ عام 1989، لغاية 2003، فإنه يمكن إثارة العديد من القضايا الخطيرة، والتي من أبرزها حالة "الانفصام" بين الدولة والمجتمع الأردني، بشقيه الفلسطيني والأردني. بشقه الأردني فمنذ عام 1929، عندما كانت العشيرة تفرز مرشحها لمجلس النواب، إنما كانت تسعى لتأكيد تمثيلها السياسي داخل مجلس النواب، بعد أن فقدت سلطتها التمثيلية في ظل ظهور السلطة الجديدة (ظهور الدولة الجديدة). الآن نفس النموذج يتكرر مع الأردنيين من أصل فلسطيني هناك انفصام — وبلتقي في هذه النقطة — الأردني والفلسطيني، والتي تؤكد أن الدولة ليست فعل متأصل في سيكولوجية المواطن، بمعنى عندما تحدث أي مشكلة، يتم حلها عبر العلاقات الشخصية، ولا يتم حلها عبر إطار مؤسسي.

المسألة الأخرى، مصطلح "الكوتا"، هذا المصطلح في علم الاجتماع المادي يجب أن يتأصل كمفهوم وكتاريخ في المجتمع، فعندما نتحدث عن "كوتا" نتحدث عن تمثيل، هذه المسألة بمجموعها بحاجة إلى أن تتفاعل في أرض الواقع اجتماعيا ومعرفيا، وثقافيا، حتى نصل بها إلى نتيجة.

بالنسبة للمسكوت عنه، وهو الخجل من بحث العلاقات الأردنية - الفلسطينية، الفلسطينيون لم يمثلوا بشكل حقيقي في مجلس النواب، إضافة إلى شعور الأردنيين أن هذا المجلس هو يخصهم وحدهم، وبالتالي عندما نتلمس نتائج هذه المجالس البرلمانية، نجد أنه يجتر إنتاج الخطاب السياسي الذي تأسس في عام 1929، وهي أن العشيرة يجب أن تمثل سياسيا. أحداث معان الأخيرة تدلل على أن ثم انفصام ما بين الدولة والمواطنين، فثمة أناس يرون أنهم أقاموا الدولة في لحظة تاريخية محددة، وعندما أصبحت الدولة قائمة بمؤسسات جديدة وبمنظور آخر غير الذي يراه المواطن بدأت نسبة المشاركين في الانتخابات تقل، وتراجع، فمنذ انتخابات 1989، 93، 97، 2003 والنتائج تحمل نفس الأرقام، فنجد أن نسبة التمثيل في المركز (التواجد الفلسطيني) تقل، في حين أن نسبة المشاركة في المناطق المتواجدة فيها الشرق أردنيين مرتفعة، بمعنى أن العشيرة تلعب دورا "سياسيا واجتماعيا" مهما، ولا تلعب دورا "اقتصاديا"، وهذا المهم.

إذا علمنا أن الانتخابات في الأردن لا يوجد فيها طبقة، ولا المكون الثقافي يلعب أساسياً في مسألة التصويت - وهذه المسألة هامة وبالتحديد في الانتخابات التي جرت مؤخرا - إذن فالعشيرة يمكن أن تصبح أداة فاعلة في صياغة المجتمع المدني. ولهذا يجب إعادة النظر في القراءة الاستشراقية للعشيرة. العشيرة أقدر على التطور من الطائفة في المحور السياسي.

بالنسبة لمسألة المرأة، ماذا لو حصلت مرشحات عمان والزرقاء على كل المقاعد، ولم تنجح أية مرشحة من المحافظات؟!، كيف سيكون النظر إلى المرأة من هذه الزاوية؟، هذه المسألة مهمة. ذكرت الأخت سلوى ناصر، مسألة هامة أخرى، وهي الاهتمام بالشكل والمظهر، المرشحات في المحافظات لا يهتمن بالمظهر والشكل الخارجي وهو ليس هاما بالنسبة لهن، ولكن الأهم هو، هل هذا المرشح يمكن أن نذهب إليه ليشغل لنا أبننا أم لا!.
حاتم رشيد: الصوت الواحد، وتقسيم الدوائر بشكل مدروس خلق برلمانا مسبق التصور!!

لدي تفاؤل نسبي بالجلس الجديد، وافهم أن الكثير من النواب قد وصلوا إلى القبة بطرق مشوهة وملتوية، وإن كنت لا أقبل ذلك لا مدنيا ولا حضاريا ولا قانونيا. على ما يبدو أن هناك آلية غير معلنة ولكنها منظورة تحدد مسار الانتهازية لتحقيق الذات وقممش المسارات المدنية التزيهة. واستكمالا أقول أن العملية الانتخابية النيابية عكست حالة مجتمع فقير، اقتصاديا وثقافيا ومدنيا، وبودي لو كان هناك تركيز من جانب النخب على هذه الملاحظة واعتبارها ضمن مهامها المتقدمة، بحثيا ونقديا.

الكثير من الأخوة تناولوا تفاصيل وجزئيات تتعلق بالتزوير، أنا بتقديري هذه المرة، وأن كنت لم أتابع الانتخابات السابقة، أن التزوير ينقسم إلى قسمين: هناك تزوير خص به الشعب وهناك تزوير خصت به الحكومة. التزوير الاجرائي والتقني، لا يمكن أن نتهم الشعب ككل، ولكننا نقول أن الطرف غير الحكومي كانت له مساهمات بارزة في ممارسة بعض أشكال التزوير التي تحدث الكثير عنها. أما التزوير الحكومي يأتي على نحو أعمق، حيث طرأ تزوير سياسي وتمتلي وضعت العملية التمثيلية الديمقراطية من حيث المبدأ، في إطار غير ديمقراطي، فنحن نجد أنفسنا، أمام عملية ديمقراطية شكلية لكن جذرها الحقيقي هو جذر غير ديمقراطي، وإذا ما اخترنا أي ناقد نزيه ومراقب نزيه، أن يتفحص هذه الجذور غير الديمقراطية، لهذه الممارسة الديمقراطية سواء من خلال "الصوت الواحد"، الذي يعتبر حكما بالإعدام على التنمية السياسية، أو على الأقل من شأنه إبطائها بدرجة كبيرة جدا. علاوة على أن هذه الطريقة التي أصبحت راسخة جدا في العملية الانتخابية، قد أرهقت المجتمع الأردني بشحنة تفتيتية يبدو أنها خطيرة، بحيث أنها مست البنى الموروثة العشائرية، فالصوت الواحد هو مؤشر على الجذر غير الديمقراطي في العملية الانتخابية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، مسألة تقسيم الدوائر التي تعكس محاولة مدروسة بشكل منهجي مع سبق الإصرار تحاول أن "تخلق برلمانا مسبق التصور"، وأظن أنه ضمن هذا المعنى لم يكن للحكومة جهد كبير وملمس في منع عمليات التزوير الانتخابي، وان كانت قد تركت نوع من الاحتياط الموضوعي للتزوير، فاعتقد أن الحكومة بشكل عام لديها قدرات تقنية عالية وقد أثبتت ذلك حيث ما أرادت في منعه!! هذه المرة كان جهد الحكومة ليس بالقدر الكافي، وأبقت على مهارب مفتوحة ولا أدري أن كانت قصدا، أو أنها جاءت عفوا، والكثير لا يقبل هذه الرؤية العفوية.

بالنسبة للتمثيل الإسلامي في البرلمان الحالي، حقيقة ورغم أنني لا أتفق منهجيا مع التيار الإسلامي سواء في الأردن أو في أي بلد عربي، إلا أننا نسجل أن الإسلاميين حققوا نجاحا هاما في الانتخابات النيابية الأخيرة. لكن في نفس الوقت نسجل على الأخوة الإسلاميين أنهم يستأثرون بما لا يستطيع أحد من القوى السياسية الأخرى أن ينافسهم عليه، وهو استئثارهم بالعمق الروحي للمواطن، والمجتمع بشكل عام، هذا النوع من الاستئثار يبدو أنه يمكن التحدث بشأنه على نحو نقدي على الأقل، ولا أدري ما مدى مشروعية استثمار العمق الروحي للمواطن الأردني. لكن نسجل للإسلاميين أنهم القوة السياسية الأكثر تماسكا والأكثر تنظيما وانتظاما في المجتمع الأردني حتى الآن.

بعض الأخوة مالوا إلى تبسيط وطميش الانتصار الإسلامي بالقول انه نحو 8% أو 10%، وأنهم في المجلس النيابي أقل من 20% .. الخ، بتقديري هذا التصوير الإحصائي مهم، ولكنه لا يعكس حقيقة الأمور. والحقيقة أنه في المجتمع الأردني توجد قوى سياسية منظمة، وهذا يضيف قوى نوعية حقيقية إلى الطرف الإسلامي فهو الوحيد الذي يملك هذه القوة، فالآخرين ليس لديهم هذا القدر من النظام والتماسك في بنيتهم التنظيمية والحزبية. أنا لا أقل من شأن حزب سياسي لديه 15% من مجلس النواب، ولديه 8% من حجم الكتلة التي صوتت. الأخوة دارسي التاريخ السياسي يتذكرون أن حزبا كالحزب الذي قاده "لينين" ذات يوم كان لديه أقل من ثلاثة آلاف مناضل حزبي، ورغم ذلك تمكن من الاستيلاء على السلطة في بلد كان تعدده 80 مليون نسمة في تلك الآونة، ووجدت مؤرخا آخر يقول ان الحزب كان له 21 ألف عضو، اذن نحن امام رقم ذو دلالة.

أريد أن أقول أن الإسلاميين في الأردن لهم قوى متميزة ونوعية واستثنائية كونهم قادرين على أن يقدموا مدل هذا الحشد المنتزم في لحظات مفصلية، هذا يعطي مثل هذه الخصوصية للتيار الإسلامي وهي على حساب كافة التيارات السياسية الأخرى، التي اعتبر نفسي قريباً منها فكرياً على الأقل.

لفت نظري أن المتحدثين تطرقوا إلى أن الإسلاميين يستفيدون من البعد الفلسطيني بشكل أو بآخر، اعتقد ويمكن لفت انتباه الأخوة اليساريين في هذا الاتجاه أن هناك تفسير طبقي أيضاً، فالمسألة لا تنحصر بان هناك فلسطينيين يشدهم الخطاب الإسلامي المتعاطف مع حماس والمتعاطف مع شعارات تعبوية وتحريضية كتحرير فلسطين، وإسلاميتها وعروبتها.. الخ، هناك أيضاً نسبة طبقية.

الملاحظة الأخيرة، الحديث باستمرار عن علاقة أردنية - فلسطينية ملتبسة ومحرجة، بتقديري أن الأمر لا ينطوي على هذه الدرجة من الإحراج ليس هناك مخاطرة، نحن لا نتقدم باتجاه حقل ألغام عندما نتحدث عن علاقة أردنية - فلسطينية، وجهة نظري، أن لدينا شعب واحد، وأسلم أمري لله، ما أراه في الحالة الأردنية، هو شكل من الحوار الصاحب وأحياناً غير التزيه بين النخب ذات المصالح الضيقة، والتي لا تتطابق بالضرورة مع المصالح العامة للمجتمع الأردني، إذا شئتم، لا يوجد فرق ملموس بين أن ولدت في نابلس أو في عمان، أنا أو أكد على أن المجتمع الأردني ليس له بوصلة جغرافية في انتخاب مرشحيه، لا للبرلمان ولا حتى إلى كافة المؤسسات الأخرى النقابية والبلدية أو ما شابه ذلك. يستطيع شخص أن يقول انتخبت فلان لأنه من الطفيلة، أو من القدس، ولكن مثل هذه الحالات لم تعد حالات مجتمعية ذات وزن شمولي، اعتقد أن المسألة هذه تتعلق بصراع نخوي، ولا تعبر بالضرورة عن مصالح الشعب الأردني العميقة، المجتمع الأردني بالفعل ليس له مثل هذه البوصلة، فقد قدم جمهور الناخبين الدلائل الواقعية عندما لم يسأل على أن فلان من هنا أو من هناك، وكان لحسن الحظ أن بعض الأصوات التي كانت تزعم أنها لها بعداً تمثيلاً لهذا الطرف أو ذاك لم يزيكها الناخب، وكان هذا أمراً إيجابياً.

أخيراً أقول أن التساوي في المواطنة، لا يقود بالضرورة إلى التساوي في التمثيل النيابي، يمكن أن يكون هناك 70% من أعضاء البرلمان من عمان أو الزرقاء و30% من باقي المحافظات، مثل هذه الملاحظات لا تطغى في مجتمعات أخرى ولكن ظهورها هنا تدلل على ظواهر مرضية، يجب معالجتها كونها تعبر عن إشكالية تاريخية - سياسية عميقة، وهي تحصر أزمة قوسها الأول حق العودة وقوسها الثاني حق المواطنة، علينا أن نتصرف بزاهة اتجاه هذه المسألة.

■ الدكتور محمد عويضة (جبهة العمل الإسلامي) :

أول من تحدث عن قانون الصوت الواحد هو السفير الأمريكي !

الإسلاميون كانوا موضع حديث الأخوة المتحدثين وهذه ظاهرة إيجابية، ونحن لا نتحسس من هذه الظاهرة، ولكن أرجو أن أعطى مداخلة مطولة قليلا. أكثر من أخ تحدثوا عن قيام جبهة العمل الإسلامي، باستغلال الدين، استغلال المشاعر الروحية، استغلال المساجد، استغلال العمل الخيري.. الخ، أريد أن أسأل عندما كان التيار اليساري مسيطرا على الشارع الأردني في الستينات، ألم يكن هناك مساجد وخطباء وجمعيات خيرية؟!، نحن كنا في الستينات نهيمن على الغالبية العظمى من مساجد المملكة، أما الآن فالعكس صحيح، على سبيل المثال أنا أحمل شهادة دكتوراه في الشريعة من جامعة الأزهر، ممنوع من الخطابة في المساجد.. فلان من الناس من الأخوان ممنوع من الخطابة في المساجد. الآن كونك من الحركة الإسلامية فهذا مؤشر سلبي، يجعلهم يمنعونك من الخطابة في المساجد. وبالتالي أقول ومن وجهة أخرى، أن الإسلاميين اثبتوا للشارع الأردني مستوى من المصادقية ومستوى من الثقة، والآخرين مع احترمي الكبير للاتجاهات الأخرى فقدوها، فالقومي يستغل قوميته ويبدأ بالكتابة عن العراق، واليساري يستغل يساريته، والوطني يستغل القضية الأردنية، لا يوجد مشكلة. فالكل يستغل قضيته وفكره الذي ينطلق منهما، فلماذا لا يعتبر الحديث عن الأردن استغلالا، والحديث عن العراق والبعد القومي لا يعتبر استغلالا، أما الحديث عن القضية الفلسطينية والبعد الإسلامي يعتبر استغلالا؟! في الشارع الأردني، أنا أتحدى إذا وجد أردني لا يتحدث عن القضية الفلسطينية، فإذا ما تحدث الإسلاميين عن القضية الفلسطينية صار استغلالا؟!، وإذا ما تحدث الوطني الأردني عن القضية الفلسطينية لا يعتبر استغلالا؟! هذا المنطق مع احترمي يحتاج إلى كوابح.

ملاحظة أخرى، صحيح أننا جميعا مسلمين!، وغير المسلم عقيدة في نظر بعض الإخوان، مسلم تاريخا وحضارة.. الخ ، لكن الفرق بيني وبين الأستاذ رمضان – على سبيل المثال – أنا أتبنى الطرح الإسلامي، ببرناحي السياسي والحزبي، والأخ رمضان يتبنى طرح آخر، هو مسلم وأنا مسلم. أنا إذا نزعته من هويتي الإسلامية فلن أتحدث في السياسة، وأنت إذا نزعته هويتك الأردنية أو الفلسطينية ، فلن تعمل في السياسة. أنا واثق عندما يقوى القوميون أو اليساريين أو الوطنيين، أو الإسلاميين فان هذا يجد من الحالة الاستغلالية التي تقوم بها مجموع من، السياسيين أو مالين، أو مقاولين، يلعبوا في البلد كما يشاؤون.

بالنسبة للصوت الواحد، موقعا أنا متضرر من الصوت الواحد، وأقول لكم زارنا ذات يوم السفير الأمريكي على مركز جبهة العمل الإسلامي وتحدث عن جملة قضايا منها الانتخابات والتمثيل، وتحدث عن الصوت الواحد، أول من تحدث في الأردن عن الصوت الواحد هو السفير الأمريكي؟!، وبعد عدة شهور بدأ السياسيون في الأردن بالحديث عن هذا الموضوع، والبقية لا تخفى على أحد منكم.

بعض الأخوة أشار إلى مانديلا وقانون الصوت الواحد، يا إخوان الصوت الواحد الموجود في العالم أجمع شيء والصوت الواحد الموجود في الأردن شيء آخر. في بعض مناطق العالم كان هناك تمايز طبقي، رجال الدين والنبلاء والأشراف لهم عدة أصوات، والمواطن العادي له صوت واحد، وفي ثورة شعبية حملت هذا الشعار انتهت إلى أن يساوي بين المواطنين، "لكل مواطن له صوت".! بالطبع عندما نتحدث في الخارج أن لكل مواطن صوت، يقول لك هذا عظيم!. الحاصل أنه في الدول الأخرى يتم توزيع الوطن على مقاعد انتخابية بعدد الدوائر الانتخابية، وبالتالي كل دائرة لها مقعد واحد، نحن كما تعلموا هناك دوائر لها سبعة وأخرى أربعة، ويوجد دوائر لها واحد.. الخ، ولذلك أنا اعتبر أن صبغة الممارسة الديمقراطية والسياسية، كما قال بعض الإخوان هو "شقق" للديمقراطية، وهو موضوع الصوت الواحد، وأنا لا آمل في المستوى القريب أن يلغى هذا القانون. من الممكن أن يلغى كل شيء، إلا قانون الصوت الواحد فإنه لن يلغى!؟.

ملاحظة أخرى، ذكر بعض الإخوان أن الحركة الإسلامية فشلت في القطاع الأردني، ونجحت في القطاع الفلسطيني! أقول أن هذا الكلام غير دقيق، أقول أننا في بعض المناطق لم نرشح أحد وفي مناطق أخرى هناك إمكانية وجود خلل في المرشح الذي خاض الانتخابات في تلك المنطقة، ويمكن أن يكون المرشح مناسب أو غير مناسب، يمكن الفرصة، يمكن الظرف، فهناك جملة قضايا تعود إلى كل هذه الأمور. وإذا أحببتم أن تطلعوا على تاريخنا في الوسط الأردني، فهناك العديد من الشخصيات التي برزت أمثال، يوسف العظم والعكايلة، عبد اللطيف عريبات، احمد الكساسبة، الكوفحي.. إبراهيم خريسات وإبراهيم زيد الكيلاني.. الخ، فهذه القضية لا يجب أن نحاسب عليها، فهي تأتي وتذهب حسب كفاءة هذا المرشح أو ذاك.

بالنسبة لقضية الأصول والمناصب، الدولة أو الحكومة أو النظام، كل له فلسفته ووجهة نظره، من أن هذا الموضوع حساس ولا يجب التعامل معه بطريقة أو أخرى. أما نحن كمنظمة وكمفكرين وكتتاب وصحفيين من المعيب أن نغمض أعيننا عن هذه القضايا وعن وقائع موجودة، يتحدث الناس عنها في الشارع. أنا أريد أن أتحدث عن الدائرة التي تشرفت في يوم من الأيام أن أكون نائباً عنها، في اللقاء، عدد إخواننا الكرام في منطقة السلط يساوي عدد سكان عين الباشا، هنا 130 ألفاً وهنا يوجد 130 ألفاً، هنا يوجد سبع مقاعد وهنا يوجد مقعد واحد!؟، ونحن نزور الناس كانوا يحدثوننا في هذا الموضوع. وهذا حدث داخل المنطقة الواحدة!؟. فنحن لسنا في الطفيلة، أو الشوبك أو معان لاعتبارات معينة يكون لها مقاعد أكثر، نحن في منطقة واحدة وهذا غير معقول. وإذا يتذكر زميلي الدكتور سليمان أنا حصلت على أكثر من ألف صوت في السلط. والسلط مدينة، في حين أخذت من البقعة 3 آلاف صوت. وعبد اللطيف عريبات أخذ 2000 صوت من البقعة. نحن كإسلاميين وزعنا المناطق على مرشحين، لأنه كان هناك صوت واحد ولو لم يكن هناك قانون الصوت الواحد لفزنا جميعاً وحصلنا على نفس نسبة الأصوات.

ملاحظة ثانية الأستاذ عريب داعبني، وقال أن الإسلاميين حصدوا هزيمة منكرة في هذه الانتخابات، هذه الكلام ليس في محله، وأورد أرقام بالمناسبة، وأقول أننا من السهل أن نلجأ للعبة الأرقام التي تطرق لها الأستاذ عريب، وعلى سبيل المثال لو أن الحركة الإسلامية رشحت 110 شخصاً لمجلس النواب، سوف تجمع ما نسبته على الأقل 50% أو

40% من أصوات الناخبين، ولكننا رشحنا عددا أقل وحصلنا على 17 مقعداً، وهنا أتساءل أين دلالة الأرقام في هذه المسألة؟! ولو رشحنا في كل دائرة شخصا واحداً لجمعنا أصواتاً مضاعفة عما حصلنا عليه، فموضوع استخدام لعبة الأرقام ليست هكذا وطريقة الأستاذ عريب في قراءتها خاطئة، وهي تحتاج إلى مراجعة.

الأستاذ جمال اعتبر أن المهارة السياسية هي قدرة المرشح في التأثير على الناس، القضية لا تطرح هكذا، نحن في الحركة الإسلامية لدينا أمثلة عديدة فهناك عدة أسماء، وكلكم يعرفها، تبوعوا مواقع في السلطة، فجير سلطته لصالح دائرته الانتخابية، نحن استلمنا وزارة التربية والتعليم ولكننا لم نجتمع الناخبين العاملين في وزارة التربية والتعليم من عشائريهم وقمنا بتسجيلهم في عمان لينتخبوا مرشح جبهة العمل الإسلامي، ويامكان أي واحد فيكم الذهاب إلى أمانة العاصمة، كم موظف من "عيرا ويرقا" والفحيص، من إخواننا العبايد الكرام قام الدكتور ممدوح العبادي بتعيينهم لهذه الغاية، أنا أريد أن أسجل كيف يتم استغلال الوظيفة لقضايا انتخابية.

بالنسبة لموضوع الدوائر البدوية، نحن اشترطنا أن يكون النائب جامعياً، وللأسف أننا فشلنا في تحقيق هذا الأمر، نلحنا في فرض رئيس البلدية أن يكون جامعياً، ولكن للأسف النائب يامكانه أن يكون أمياً. وكان البعض يتذرع بأن هناك بدو غير متعلمين، ونحن قلنا لا يوجد زاوية في الأردن لا يوجد فيها جامعيين، ويامكان العشيرة أن ترشح شخص جامعياً. وفعلاً من العار ونحن في القرن الواحد والعشرين، بلد مثل الأردن مصنف البلد الأول في مستوى التعليم، أن يكون هناك نوابا دون المستوى المطلوب.

■ سامر خرينو:

لا يوجد قيمة سياسية لآلاف الأصوات،

بسبب فقدان الأحزاب لبرامج سياسية!!

أريد أن انوه بالنسبة لاستخدام لفظ الحركة الإسلامية للتدليل على الإخوان المسلمين، والدكتور محمد عويضة لم يستخدم ولا مرة لفظ جبهة العمل الإسلامي، واستخدم لفظين الحركة الإسلامية والإسلاميين، للدلالة على نفس الجسم السياسي. هذا يقود إلى اللعب بالعاطفة وخاصة أنه لا يوجد برنامج سياسي نتحدث عنه، ولا يوجد حزب سياسي. النتيجة أنه لا يوجد قيمة سياسية للنتائج التي نتحدث عنها، 17 نائب، كذا ألف صوت، لا يوجد لها أي قيمة سياسية، لأنه لا يوجد برنامج سياسي. والدليل على هذا، هو حصول الشيخ عبد المنعم أبو زنت على 14 ألف صوت، أكثر من المرشحين الرسميين للإخوان المسلمين، مع أن أبو زنت تم فصله من الحركة، وذلك خلال الحملة الانتخابية؟!، هذا يؤكد أنه لا يوجد دلالة سياسية لآلاف الأصوات التي حصل عليها. ما هو السبب؟، ومن هو المسؤول عن هذا الوضع؟، أولاً: الإخوان المسلمين، لأنهم تاريخياً متواجدين أولاً، وهم يستغلون عاطفة الناس. ثانياً: الأحزاب السياسية الأخرى، أيضاً تستخدم نفس ألفاظ الإخوان المسلمين، لربما يستسهلون الأمر، ولكنهم لا

يسمون الأشياء بمسمياتها بما فيهم حزب الوسط الإسلامي، الذي يحاول استخدام نفس الشعارات وينافس الإخوان المسلمين على نفس الجمهور. هناك فوضى في استخدام المسميات والمصطلحات الإسلامية. لماذا وبعد عشر سنوات من الحياة الحزبية، نلقى اللوم على الجمهور؟، ونقول أنه ليس لديه إرادة سياسية للمشاركة في الأحزاب، وتعزيز قدرتها!، وإذا كانت الأحزاب تدعي وجود مشكلة ثقافية في المجتمع، لماذا لا تعزز الأحزاب دورها في هذا المجال؟!، وخاصة وان هناك تقبلاً مجتمعيًا للأحزاب ولفكرة الحزب. لدينا في المجتمع المدني، شيء اسمه "الهيئة الأردنية من أجل نشر الثقافة والديمقراطية"، ولكنها غير مفعلة، وهذه الهيئة لها أهداف نبيلة، مثل نشر الثقافة الديمقراطية، وتعزيز دور الأحزاب السياسية، من خلال العمل على تطوير الناحية الثقافية في المجتمع، لماذا لا تنخرط فيها الأحزاب وتلعب دوراً في تفعيلها وبالتالي الاستفادة منها على المستوى المنظور!؟.

■ الدكتور أحمد الشناق:

أول لائحة تشريع أردنية خصصت لكل عشرة آلاف ناخب .. نائب!!

أنا متفائل كثيراً اتجاه ما طرح بخصوص جبهة العمل الإسلامي، كونه حزب وطني أردني. باختصار شديد العملية الانتخابية، يطلق عليها في العالم اسم "اللعبة الانتخابية"، وأنا اعتقد أن الحركة الإسلامية لها الحق باستخدام الشعارات الإسلامية في هذه اللعبة الانتخابية. وهنا أتساءل لماذا يتم الإشارة إلى التيار اليساري وكأنه قومه عندما يطرح فكره اليساري؟! ولماذا يشار بالمثل إلى التيار القومي أيضاً؟! . لا يوجد مجتمع في العالم لا يخلوا من خلافات مجتمعية، المهم ليس وجود هذا الأمر، ولكن المهم أنه كيف نتفق على حله بالوسائل السلمية، والمشروعة ضمن القانون والدستور.

الأصل في كل قوانين الانتخاب في العالم، أنها تمكّن من العدالة، وتصنع استقراراً سياسياً، ومن الخطأ بحق الدولة الأردنية أن نتحدث عن 2003، ونتجاهل تاريخ الدولة الأردنية ونشؤها. تفضل أحد الأخوة بالقول أن العملية الانتخابية بدأت سنة 1929؟!، والصحيح أن أول لائحة تشريع تمت عام 1923، كانت تنص على أنه "لكل عشرة آلاف ناخب نائب"؟!، وفيما بعد طرأ تعديل على مجلس التشريع الأردني — الذي لم يكن يسمى "مجلس النواب" — وأصبح يأخذ بالتمثيل النسبي وليس على أساس عدد الناخبين. عندما قام الكيان الأردني، قسم الأردن إلى ثلاثة أقاليم، ولهذا السبب كنا نرى أين عجلون وجرش ينتخب في أربد، وأحياناً سكان السلط ينتخبون مع مادبا، فوضع لفئة البدو "كوتا" ووضع لعرق الشركس "كوتا"، ووضع للطائفة المسيحية "كوتا"، لأنه لا يجوز أن نتطرق إلى تطور الدولة وقوانينها، بمعزل عن الظرف التاريخي الذي نشأت فيه. عام 1950 قامت الوحدة بين الأردن وفلسطين، ووضع قانون انتخاب على أساس تمثيل الضفة الغربية والضفة الشرقية مناصفة. وبعد أن جرى فك الارتباط جرى تعديل على قانون الانتخاب، وتم تخصيص 11 نائباً للمخيمات، والبقية 29 نائباً للأصول الشرق أردنية على أن يبقى تمثيل الضفة الغربية قائماً. إذن قانون الانتخاب في الأردن، قانون حاكي تطور الدولة الأردنية بقضية أهلنا وأخوتنا في فلسطين.

الآن وفي العام 2003 ما زلنا نتحدث عن أردنيين وفلسطينيين، أنا أعتقد أن هذا البلد لا يوجد فيه فلسطيني واحد، لأنه إذا ما ادعى الهوية، فعليه أن يمارسها على أرض وطنه، لأن الهوية مواطنة وعلى أرض الوطن، فلا يمكن أن نتحدث في الأردن عن هويتين، ونحن الآن نتحدث عن دولة الدستور والقوانين، ودولة المجتمع المدني.

أنا أخالف القائل أن الأحزاب السياسية هي جزء من مؤسسات مجتمع مدني، الحزب مشروع الدولة ولهذا السبب الحزب تمثيل سيادة، وهو حلقة وسيطة بين الشعب والبرلمان، وهو يشكل حكومة، ويكُون برلمان، ولهذا الحزب دولة!، وليس مؤسسة مجتمع مدني، وتعريف مؤسسة المجتمع المدني موضوع مختلف تماما عن مفهوم الحزب. أن نقى نتحدث عن أن أهل الكرك لهم تمثيل أكثر، هذا فيه شيء اسمه حق مكتسب، في كل دول العالم، لا يجوز أن تسلب المكتسبات، ولكن يمكن أن نعطي شيئا جديدا للمظلومين. أما أن تأخذ من الآخر وتعطي للجديد هذا غير وارد.

آن الأوان لكي نتحدث عن برلمان سياسي، برلمان برامجي، فدولة المجتمع المدني، ليس هذا هو قانون الانتخاب الذي يخدمها!.

بالنسبة للحديث الذي تفضل به الأستاذ محمد عويضة عن قانون الصوت الواحد، أنا لا أرى أن هذا القانون استهدف جبهة العمل الإسلامي؟!، بل على العكس فقد أحدث معركة داخل العشيرة نفسها، وفتتها! وأحدث صراع تناحري بين العشائر، وبالتالي ليست جبهة العمل الإسلامي المستهدفة به. المستهدف الحقيقي هي بنية المجتمع الأردني، وصلة التراحم بين العشائر.

أقول لكم بكل صراحة، أن زميلنا الدكتور محمد العدوان، عضو في القيادة العليا للحزب الوطني الدستوري، قد نجح بأصوات أهل الجوفة والكرامة، في منطقة الأغوار الجنوبية، بالرغم من أن مرشحي "العدوان" كانوا سبعة، ولكنه نجح بالصوت الفلسطيني في تلك المنطقة، كحزب وطني دستوري ولم ينجح بأصوات عشيرة العدوان.

هناك اتمام كبير ان هذا القانون يخدم العشائر؟! ولكننا لم نر عشيرة واحدة قد أوصلت الى "القبعة" 5 أو 6 نواب. الأمر الآخر، الأخ عثمان القرالة مرشح جبهة العمل الإسلامي، مرشح في لواء عي، لم ينجح في الانتخابات مقابل منافسه مرشح الحزب الوطني الدستوري الذي فاز بما. اربد فيها 21 قرية، و نجح فيها مرشح من أصل فلسطيني، ورسب ابن الدولة ورسب الفريق، والوزير والباشا. الأستاذ علي العتوم، ليس من دائرة اربد، وليس من عشائرها وهو من جرش وحصل على أعلى الأصوات، أذن الموضوع لا يتعلق بالمنابت والأصول.

هناك ميزة لجبهة العمل الإسلامي، تتميز بها عن الأحزاب الأخرى، فهي حزب سياسي خدمي، وبالتالي مرشح جبهة العمل الإسلامي لا يختلف عن وزير سياسي خدمي، لأنها تقدم خدمات تعالج وتدخل مستشفى، أعضاء في لجان أمانة عمان الكبرى، تزفت شارع، تصلح عمود كهرباء، وتمدد تلفون، وهذا ليس عيبا على جبهة العمل الإسلامي. فحزب جبهة العمل الإسلامي هو من نسيج اجتماعي أردني وحزبي يحترم ويقدر لاجتهاده.

نظرتي لمستقبل البرلمان الحالي، أريد أن أسأل هل يمكن أن يكون برلمان برامجي؟، وهل يمكن أن ننعق المواطن الأردني أن هذا البرلمان يخدمه؟!، في ظل القوانين المؤقتة الكثيرة، وبشكل خاص قانون الصوت الواحد الذي لن يتم تغييره؟!، هل يمكن أن تتوافق الكتل داخل مجلس النواب على برامج وليس على مزاج خاص؟

الجانب الآخر قانون البلديات الذي هو خنجرا في الديمقراطية الأردنية، الاستقلال الأردني تم التقدم به عبر "وثيقة" من قبل رؤساء البلديات عام 1946، والآن اعتدينا عليهم بالقوانين المؤقتة حيث أصبحوا يعينون ولا يتم انتخابهم ديمقراطيا. البلد مفتوحة أمام الأحزاب للقيام بالإصلاحات السياسية، إصلاحات المجتمع المدني، والأردن الآن في طور تحول اقتصادي - اجتماعي، وبدلا من الحديث عن المناصب والأصول، لتحدث عن قضايا الاقتصادية، ونحن نقول أن الاستقرار السياسي نابع من الاستقرار الاقتصادي، هل القوى الاقتصادية ممثلة في البرلمان، لا أعتقد ذلك؟!، نأمل من البرلمان الحالي أن يكون برلمان برامجي - كتلي، وأن يقوم بإصلاحات.

■ الدكتور محمد عويضة:

بالنسبة للشيوخ ممنوع أبو زنت، الرجل ممنوع من الخطابة بالمسجد، السبب الذي أوصل الشيخ أبو زنت إلى البرلمان رغم فصله من الحركة الإسلامية، أنه معارض قوي وعندما خرج من الإخوان المسلمين لم يصبح يساريا.

■ سلوى ناصر:

أقول يجب ان نخرج من هذه الحلقة النقاشية بتوصيات لنشرها والاستفادة منها. هذا أهم شيء.

■ عالية عربيات:

أريد القول أنه يجب إعادة النظر في موضوع "الكوتا" الانتخابية، بحيث تصبح 12 مقعدا نيابيا، بحيث تمثل كل محافظة من محافظات المملكة بنائبة. كذلك أطالب بإعادة النظر في قضية نسبة التمثيل النيابي في البرلمان بشكل عام، سواء كانوا رجالا أم نساء. أيضا إعادة النظر في فكرة قانون الصوت الواحد، وضبط العملية الانتخابية بحيث تؤدي إلى النزاهة، ويرضى عنها جميع فئات المجتمع الأردني.

■ سامر خرينو:

بالنسبة لعبد المنعم أبو زنت ، عندما فصلته حركة جبهة العمل الإسلامي، أصبح دون برنامج سياسي ، ورغم ذلك فقد حصد أكثر الأصوات على دائرته، فهذا دليل أن الناس لا تصوت لجبهة العمل الإسلامي ، بل صوتوا لعبد المنعم أبو زنت.

■ رمضان رواشدة:

الإسلاميون ترشحوا على أساس الصوت الواحد عام 1993، وعام 1997 قاطعوه، والآن ترشحوا مرة أخرى على قاعدته. فالصوت الواحد الذي يحتاجه الدكتور محمد عويضة، لنجح ثلاث إسلاميين في دائرة واحدة.

■ عريب الرنتاوي:

أنا لم أقدم ورقة لأدافع عنها، نحن فقط قلنا أنها وجهة نظر لاستفزاز العقل، ولكن هناك بعض الملاحظات أريد أن أجيب عليها، بدءاً من حديث السيدة سلوى ناصر، فالخلاصات سيتم تعميمها في نهاية الأمر، وأنا شخصياً استفدت كثيراً من الملاحظات المتعلقة بآليات وإجراءات العملية الانتخابية، وكيفية ضبطها، وبالتالي يجب التركيز عليها من أجل الاستفادة منها في الانتخابات القادمة.

أنا أقول أن مرجعية القضاء مسألة ضرورية!؟، ولكن سؤالي هل فات الأوان على ضبط المخالفات التي حصلت؟! بمقدور الداخلية الآن أن تدخل الأسماء على الكمبيوتر وتعرف الأسماء المكررة وأن تقول لكل نائب حصلت على أصوات معقولة من الأصوات المزورة! يجب تقول له أنت نيابتك غير حقيقية وغير شرعية!، ويعاد إجراء الانتخابات في المناطق المطعون في نزاهة الانتخابات فيها، وتجري من جديد وهذا يجب أن يحدث حتى تتعلم الناس في المستقبل. ومن السهل معرفة الأسماء عبر استخدام الكمبيوتر.

ثبت باللموس أن برامجنا الانتخابية للنساء ليست بالمستوى المطلوب. عدم استخدام النساء للمادة التدريبية ليس قصوراً فيهن، وإنما قصوراً في المادة التدريبية. نحن لدينا أحياناً ميل استشراقي في التعامل مع الحملات الانتخابية، وبطريقة أعداد الناخب والمرشح، يجب أن تنتهي منها. وإذا كان هناك ضرورة أو هناك دروس من هذه الانتخابات، فيجب معرفة البرامج المقدمة للنساء والمتطوعات في الانتخابات القادمة المنبثقة من رحم مجتمعنا وثقافتنا وظروفنا، وعاداتنا.

فيما يخص الإسلاميين والانتخابات، لم يجر في هذه الورقة تقزيم الأخوان المسلمين!!، كان القصد معرفة حجم التيارات السياسية المصرح بها، وصرحت هي عن نفسها، ووجدنا الإسلاميين والقوميين واليساريين. الوسطيون لم نجدهم كقوى منظمة ولهذا لم نحسبها وكنا نتمنى لو قدموا لنا مساعدة في هذا المجال، ولو قدموا لنا أسماء مرشحهم لساعدونا. هناك خطأ شائع يقول أن الصوت الواحد قزم الحركة الإسلامية، أنا لا أرى لذلك! أنا ضد الصوت الواحد لاسباب عديدة، ولكن الذي حصل عليه الأخوان، أكبر من حجمهم الحقيقي، و6% من مجموع المسجلين على الكشوف عدد كبير لتيار جبهة العمل الإسلامي، في الوقت الذي لم يحصل التيار القومي واليساري على 1%، ولكني أحاول أن أجيب على سؤال بشكل موضوعي، أن نسبة الـ 6% حصلت على 15.5% من مقاعد البرلمان، بمعنى لم يتم تقزيمهم، كان بإمكان القوانين الأخرى أن تعطيهم 30 أو 40%، ولكن هذا ليس حجمهم الحقيقي. المسألة ليست لعبة أرقام نحن تعاملنا مع المسجلين وحملة البطاقات والمقترعين، وحسبنا كل صوت حصل عليه مرشح إسلامي وميزنا بين ثلاث فئات، قلنا تيار الحركة الإسلامية كل من دخل الانتخابات بشعار إسلامي حصلوا على 232 ألف صوت، وقلنا أن التيار الأوسع للإخوان المسلمين، هم وأصدقائهم، بما فيهم أبو زنت والمرشحين الذين لم يحالفهم الحظ، حصلوا على 166 ألف صوت، وقلنا التيار الرسمي للإخوان (ثلاثين مرشحا) بمن فاز أو خسر الانتخابات، حصلوا على 139 ألف صوت، ولهذا تم تقسيمهم إلى ثلاث فئات. ولم نكتف بالأرقام التي الذي ذكرها الإخوان بأنهم حصلوا عليها وهي 139 ألف صوت، بل قلنا أنهم حصلوا على 166 ألف صوت. أنا لا أستطيع أن أقول أنه لا يوجد لهم أصوات في مادبا، لأنهم لم يرشحوا أحدا هناك، فلهم في مادبا والكرك ومعان والطفيلة، ونقول أن لهم نفوذ في هذه المناطق، نحن الرقم الذي قدمناه عن الأخوان أكبر من الرقم الذي قدموه الإخوان عن أنفسهم.

الثنائية التي طرحها الأخ سالم النحاس، بين الحكومة والأخوان، هذه ثنائية قاتلة!؟، أنا كتبت مقالة بين النار والرمضاء.. أين المفر! نار الحكومة ورمضاء الإخوان.. أين المفر!، عندما تكون خيارات الأردني محددة لهذه الدرجة أنا أعتقد أن هناك مشكلة!؟. وآن الآوان للحديث عن الثقافة والديمقراطية، الحديث عن موضوع الأحزاب والديمقراطية والثقافة. أحزابنا هي الأفقر من ناحية ثقافية، إسلاميون هم الأفقر من بين الإسلاميين العرب، قومونا هم الأفقر من بين القوميين العرب، شيوعيون هم الأفقر من بين الشيوعيين العرب، هذا هو وضعنا. الحركة السياسية الأردنية هي الأفقر ثقافيا من بين نظيراتها في العالم العربي، هذه الظاهرة موجودة. ودائما ننتظر مبدعين من الخارج قوميين أو يساريين أو إسلاميين لنقرأ لهم .

أزمة الديمقراطية في الأردن أن معظم أحزابنا غير ديمقراطية، أزمة الديمقراطية في الأردن هي ديمقراطية بلا ديمقراطيين. وهذا ينطبق على اليسار وعلى القوميين، والإسلاميين وينطبق على الكثير من النخب الحديثة التي دخلت للحياة السياسية من رحم الدولة، والجهاز البيروقراطي، وهم غير ديمقراطيين، لقد أتوا من البنى التقليدية للمجتمع لم يتشربوا الثقافة الديمقراطية، لدينا في البلد مشكلة ديمقراطيين قبل أن تكون هنا مشكلة ديمقراطية!!.

بالنسبة لمشكلة المنايب والأصول، نحن لسنا خبراء متفجرات عندما نتحدث عن المنايب والأصول، خطأنا الأول هو الأخير، يمكن أن نتناقش ويمكن الحديث فيه، لماذا التعامل معه بكل هذه الهالة، وفي طهارة غير مقبولة من القوميين، بحجة أنهم قوميين يترفعون عن التزول لهذه الصغائر وأن اليساريين عقانديون، لا يتحدثون إلا بلغة الطبقات، والإسلاميون تمنعهم العفة والتزاهة أيضا عن الخوض في هذا الحديث، وأصحاب المصالح يأخذوك بالصوت العالي، من أجل منعك من الحديث بهذا الموضوع، أقول لا أن هذا الموضوع يمكننا الخوض فيه، بالمناسبة أنا اعطيت صوتي في الانتخابات الأخيرة لأمرأة وهي ليست من أصول فلسطينية، لأنني اعتقدت أنه يجب أن أدمع المرأة في هذه الانتخابات، لأنها أول تجربة، واخترت مرشحة ليبرالية وأعطيتها صوتي، فلا يوجد عندي حساسية لأعطي صوتي لشخص أرى أنه أقرب للنموذج الذهني والفكري عندي. لا يمكن اختصار المسألة بالمنايب والأصول، صحيح- لكن لا يمكن إلغاء مسألة المنايب والأصول. الإسلاميون موجودون في كل الأردن صحيح، ولكن الصحيح أيضا أن لهم ثقلهم الأساسي في أوساط الأردنيين من أصل فلسطيني، يجب مناقشة كل هذه الظواهر. نحن نتحدث في هذه الجلسة بصورة نعكس واقع مجتمعنا الذي نعيشه يوجد مشكلة نعم هناك مشكلة!

■ الدكتور سليمان عربيات: كلمة ختامية

نشكر الحضور على مشاركتهم الفعالة. وأرى أن هناك العديد من المشاكل التي جرى عليها نقاش، منها الصوت الواحد، ومنها الحركة الإسلامية منها العلاقة الأردنية - الفلسطينية. أنا أقول أن هناك إشكالية، أنا كأردني قومي ، لا أريد أن أناقشها، لأنني إذا ما فعلت سأجد نفسي رجعت إلى أمور كنت أترفع عنها في البداية، نحن القوميين الأردنيين نشأنا نشأة قومية، ليس باستطاعتنا مناقشة الموضوع، لان تربينا هي هكذا، وأن الدولة الأردنية هي كل الناس وأما جزء من الأمة العربية.

في النهاية أشكر الأستاذ عريب وأشكر مركز القدس على التكريم الذي حظيت به برئاسة هذه الندوة، وشكرا للأخوة الذي شاركوا في هذه الندوة.

المشاركون في الندوة

✚ آمل عودة، مركز القدس للدراسات السياسية.

✚ الدكتور أحمد الشناق، الأمين العام للحزب الوطني الدستوري

✚ أحمد عوض، مدير مركز الفينيق للدراسات

✚ أسامة شحادة، مدير مركز الطموح للدراسات

✚ جمال الخطيب، المدير التنفيذي لمركز القدس للدراسات السياسية

✚ جمال الرفاعي، نائب الأمين العام لحزب المستقبل

✚ جمال الطاهات، باحث

✚ جهاد الرنتيسي، صحفي، جريدة العرب اليوم

✚ جهاد الحسين، جريدة الرأي

✚ المهندس حاتم رشيد، ناشط سياسي

✚ رامي الخوالدة، المعهد العربي لحقوق الإنسان

✚ رمضان رواشدة، صحفي، جريدة الرأي

ريم الزعبي، مدرسة جامعية

الدكتورة ريم مريات، أستاذة في جامعة مؤتة

سالم النحاس، الأمين العام لحزب الشعب الديمقراطي الأردني

سامر خرينو، كاتب صحفي

سلوى ناصر، ناشطة في العمل النسائي

الدكتور سليمان عربيات، كاتب، أستاذ في الجامعة الأردنية

عاليا عربيات، باحثة تربوية

عريب الرنتاوي، المدير العام لمركز القدس للدراسات السياسية

محمد الخصاونة، صحفي، جريدة

الدكتور محمدعويضة، قيادي في حزب جبهة العمل الإسلامي

المهندس مروان الفاعوري، حزب الوسط الاسلامي

هالة سالم، باحثة في مركز القدس للدراسات السياسية

يوسف الحوراني، مدير وحدة ودراسات والأبحاث / مركز الرأي